الأمم المتحدة

A/C.4/55/SR.21

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
17 May 2001
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيوانوكا ..... (أوغندا)

ثم: السيد فاسالو (نائب الرئيس) ..... (مالطة)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-73654 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/54/670 و A/54/839؛ A/55/138-S/2000/693 و A/55/305-S/2000/809 و A/55/502 و A/55/507 و Add.1)

١ - **السيد تومكا** (سلوفاكيا): قال إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وإن كان يريد أن يطرح بعض التعليقات الإضافية.

٢ - واستطرد قائلا إن تجربة الأمم المتحدة تدل على أن الصراعات ولئن اتخذت أشكالا مختلفة، فإن عمليات حفظ السلام تبقى الأدوات الرئيسية لفض الصراع. وتقرير الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام ("تقرير الإبراهيمي") (A/55/305-S/2002/809) يمكن أن تستلهم منه عملية إصلاح جدية لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام، كما أنه يؤكد بوضوح أن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تسير في الاتجاه الصحيح فيما تبذله من جهود لتعزيز فعالية تلك الأنشطة.

٣ - وأضاف أن تقرير ولايات واضحة وممكنة التنفيذ عنصر من العناصر الرئيسية التي تمكن الأمم المتحدة من التصرف بفعالية وكفاءة في حالات الصراع. وفي الوقت ذاته، فإن الولاية الممكنة التنفيذ لعمليات حفظ السلام لا يمكن أن تتقرر إلا من خلال التعاون الوثيق والتفاعل بين جهات صنع القرار والجهات التنفيذية في الأمم المتحدة.

٤ - وذكر أن شعوب العالم التي تجد نفسها في حالة صراع تتوجه في الغالب إلى الأمم المتحدة طلبا للمساعدة، بما يوجب اتخاذ إجراء كلما تسنى ذلك. غير أن تفادي نشوء مشاكل بعد نشر أي عملية من عمليات حفظ السلام يتطلب أن تتلقى وحدات القوات ما يكفي من تدريب ومعدات. ووفده يشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمارس التعاون الفعال في مجال تدريب القوات وتزويدها بما يلزم من معدات. وفي هذا الشأن، ينبغي أيضا أن تلتمس الأمانة العامة طرقا ووسائل لمساعدة الدول الأعضاء إذا لزم الأمر وأن تيسر أمر هذا التعاون. وأعلن أن سلوفاكيا، التي تتمتع بخبرة في ميدان أنشطة إزالة الألغام ولديها مركز تدريب لعمليات حفظ السلام، مستعدة للتعاون مع سائر الدول الأعضاء.

٥ - وأشار إلى مسألة أخرى تؤثر على قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، هي أن تُسَدَّد لها التكاليف التي تتكبدها في المشاركة في مثل هذه العمليات. فالتأخير في سداد تلك التكاليف يحد بشدة من قدرة الأمم المتحدة نفسها على إنشاء بعثة حفظ السلام المنشودة. ويعتقد وفده أن صعاب الميزانية ينبغي ألا تعمل على استبعاد إنشاء بعثات لحفظ السلام من أول وهلة، والمأمول أن يتم التوصل في المستقبل القريب إلى آلية تكفل التمويل المستقر والمنصف والشفاف لمثل تلك البعثات. وستواصل سلوفاكيا القيام بدور نشط في الجهود الرامية إلى تعضيد وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل تشجيع السلام والأمن والرخاء.

٦ - **السيد سميث** (أستراليا): قال إن الاهتمام غير المسبوق الذي ينصب حاليا على المثالب التي تشوب أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتوافق العام في الآراء حول الحاجة إلى تعزيز قدرات المنظمة في ميدان حفظ السلام، أمران يتيحان فرصة حقيقية لعمل مثل هذا الإصلاح.

٧ - وأوضح أن أستراليا تحتل المرتبة السادسة الآن بين أكثر البلدان مساهمة بالأفراد لعمليات حفظ السلام. وقد

أشار وزير خارجية أستراليا، في البيان الذي أدلى به أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى خمسة دروس رئيسية مستفادة من مشاركة أستراليا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛ وبعضها يدخل أيضا ضمن العناصر الرئيسية لتقرير الإبراهيمي. أولها، أنه يجب عدم الالتجاء إلى التدخل العسكري إلا كملاذ أخير؛ فالحاجة إلى القيام بعملية لحفظ السلام تشكل في حد ذاتها اعترافا بفشل الدبلوماسية. وثانيها، أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا انتشرت في أي مكان وجب أن تتوفر خطة سلام واضحة وفرص معقولة لتحقيق السلام. وثالثها، أنه يجب أن تصدر لعمليات السلام ولاية عن مجلس الأمن تكون ملائمة للمهمة التي المسندة لعملية السلام. كما يجب توفر قدر من المرونة يتيح لمجلس الأمن، إذا تغيرت الظروف، أن يعدِّل الولاية في الوقت المناسب. ورابعها، أن الانتشار يجب أن يتم بسرعة متى انتهى مجلس الأمن إلى قرار. ووفقا لتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، أدخلت أستراليا العمل بنظام لقوائم الاحتياطي تضم أسماء أفراد الشرطة المدنية المتاحين للعمل في البعثات. وخامسها، أنه يجب أن تتوفر لعمليات حفظ السلام استراتيجية خروج واضحة.

٨ - وأضاف أن مسألة الموارد مسألة بالغة الأهمية. ولقد نادى وفده طويلا بإعادة تشكيل هيكل إدارة عمليات حفظ السلام؛ إذ ينبغي إبقاء قدراتها الاستراتيجية والتخطيطية على مستوى يكفي لدعم ما لا يقل عن ثلاث عمليات لحفظ السلام في وقت واحد. ويجب أن تكون زيادة الموارد مصحوبة بنظام أكثر فعالية لاستخدامها. ووفده يشدد على أهمية وجود خطة شاملة لإدارة الموارد كأداة لكفاءة إدارة موظفي الأمم المتحدة المشاركين في عمليات حفظ السلام على المدى الطويل.

٩ - وختاما، قال إن وفده يريد أن يؤكد أن أستراليا قوية الالتزام بانتهاز الفرصة لإجراء تغييرات رئيسية في طريقة اضطلاع الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن حفظ السلام والأمن الدوليين. ولئن احتمل أن تختلف الآراء حول تفاصيل بعض توصيات تقرير الإبراهيمي، فإنه يحث الدول الأعضاء على التكاتف مع أستراليا لمواجهة المشاكل التي حددها التقرير.

١٠ - **السيد كاننغهام** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مواجهة التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين تتطلب أن تكون الاستجابات من جانبهما أسرع وأكثر تجانسا وأحسن تنظيما. وهذا هو الذي يجعل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي أمرا جوهريا. وقد تم التعبير عن القلق مؤخرا في بعض الجهات بشأن أثر تنفيذ بعض تلك التوصيات على تمويل التنمية وغير ذلك من جوانب عمل المنظمة. غير أن حكومته ترى أنه لا توجد صلة بين الاثنين. فإذا غدت الأمم المتحدة أقدر في مجال حفظ السلام، فستزداد فعالية كل أنشطتها أيضا وستجتذب دعما دوليا أكبر.

١١ - وأضاف أن وفده يشاطر ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة وتقرير الإبراهيمي من آراء بشأن تحسين عمليات حفظ السلام، ويعتقد أن أهم تلك التوصيات على الأقل ينبغي أن توضع موضع التنفيذ بدون تأخير.

١٢ - وأوضح أنه ما لم تتخذ إجراءات حاسمة، فقد يخلص من يهددون حفظة السلام في جميع أنحاء العالم إلى أن الأمم المتحدة تفتقر إلى الإرادة والتماسك اللازمين لأداء تلك الوظيفة الهامة. ومن المهم دعم حفظة السلام الذين يخاطرون بأرواحهم في أجزاء عديدة من العالم، وذلك بإنشاء أفعل نظام ممكن لحفظ السلام. وينبغي ألا يحول البحث عن حلول مثالية دون اتخاذ إجراءات جدية.

١٣ - وقال إنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن حفظ السلام يتعلق، في جوهره، بمنع نشوب الصراعات وتضميد

الجروح التي تصيب بها حياة البشر وإتاحة الفرصة لبلدانهم للمصالحة والتنمية السلمية. كما أن حفظ السلام لازم للتنمية، مثلما هو الحال في موزامبيق، حيث ساهم النشاط الفعال لحفظ السلام في تحقيق الاستقرار الذي كان له الفضل في تحقيق أعلى نمو اقتصادي في أفريقيا.

١٤ - **السيد شينكاي** (نيجيريا): أثني على الأمين العام لبعد نظره في تشكيل الفريق المعني بعمليات السلام، مما يدل على استعداده للاعتراف بأن عمليات المنظمة لحفظ السلام ليست بريئة من العيوب، واستعداده لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الحالة.

١٥ - وقال إن كامل مسألة عمليات حفظ السلام أثارت ردود فعل اختلفت باختلاف الجهات ومن المناسب أن تناقش اللجنة الرابعة واللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام مختلف التوصيات بغية التوصل إلى قرارات ترمي إلى تحسين قدرة المنظمة في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

١٦ - وذكر أن نيجيريا يخالجها القلق، باعتبارها من البلدان المساهمة بقوات، بشأن سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، كما يخالجها القلق، باعتبارها بلدا أفريقيا، بشأن المشاكل العديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام في قارتها. وفي هذا الشأن، عبر عن ترحيب وفده بالتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، ولا سيما التوصيات التي تستهدف حماية سلامة قوات حفظ السلام وصونها، وكفالة الانتشار السريع متى اتخذ ما يتصل بالأمر من قرارات، وتوفير التسهيلات والموارد اللازمة لتحسين فرص نجاح كل عملية.

١٧ - وقال إن أهمية التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد، خصوصا وأن ظاهر الأمر يشير إلى أن عدد الصراعات يزداد ولا ينقص. وحيث أن الحاجة ستستمر إلى قوات الأمم المتحدة لمعالجة تلك الأزمات، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ المنظمة الخطوات اللازمة لمواجهة تلك التحديات. ولهذا السبب فإن وفده يعرب عن بالغ تقديره لتقرير وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي يبين ما تقوم به إدارته من أعمال لتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة.

١٨ - وأوضح أن أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام لن تحقق النجاح إلا إذا اتبعت استراتيجية شمولية. وينبغي تأكيد مبدأ فض المنازعات بالوسائل السلمية قبل أن تستفحل وتتحول إلى حروب مستعرة. وفي هذا الشأن، رحب بتعزيز نظم الإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات. وعلاوة على ذلك، فلما كان الفقر هو السبب الرئيسي الذي يكمن وراء كل الصراعات تقريبا، فإن نيجيريا تؤيد أيضا إشراك مؤسسات بريتون وودز وسائر أجهزة الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وبرامج نزع السلاح بعد انتهاء الصراع والتسريح وإعادة التأهيل. فهذه المؤسسات تستطيع، من خلال أنشطتها الرامية إلى تعزيز التنمية وتخفيض مستويات الفقر، أن تساهم مساهمة كبيرة في منع نشوب الصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع.

١٩ - وقال إن وفده يرى أن إصدار ولاية واضحة وممكنة التنفيذ أمر شديد الأهمية لنجاح أية بعثة لحفظ السلام، ولاية يجب أن تسمح لحفظة السلام بالدفاع عن أنفسهم وعن الناس الداخلين في منطقة سيطرتهم، وبالتعامل على نحو فعال مع من يهددون عملية السلام.

٢٠- وأضاف إلى ذلك قوله إن وفده يطالب بإشراك البلدان المساهمة بقوات من بكير مراحل بعثة حفظ السلام لكي تتوفر لها كل المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات متنورة.

٢١ - واستطرد قائلا إن الدور الرئيسي في صون السلام والأمن الدوليين ولئن كان يقع على عاتق الأمم المتحدة، فإن نيجيريا تعتقد أن المنظمات الإقليمية يمكن أيضا أن تقدم

مساعدة قيمة لمجلس الأمن في وضع الاستراتيجية الصحيحة للعمل في مناطق الصراع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، التعاون بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تساهم في زيادة تفهم المجلس للمسائل التي ينطوي عليها الصراع في سيراليون. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الجماعة في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو أهميتها الجوهرية في صون السلام والأمن في تلك المنطقة الفرعية. ونيجيريا تحث على أن تحصل مثل تلك المبادرات الإقليمية على الدعم من الأمم المتحدة. وتدل التجربة على أن المنظمات دون الإقليمية والإقليمية يمكن أن تتكاتف مع الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٢٢ - وأشار إلى أن التأخير الذي يقع في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات لا يزال مصدرا للقلق لدى جميع تلك البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وحث الأمانة العامة على الإسراع باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتجهيز المطالبات وسداد التكاليف للبلدان المساهمة بأفراد ومعدات في عمليات حفظ السلام.

٢٣- ومضى قائلا إن وفده يريد أن يؤكد أهمية الانتشار السريع لعمليات حفظ السلام متى اعتمد قرار مجلس الأمن المتصل بالأمر. وحيث أن مفهوم المعدات المملوكة للوحدات يشكل عنصرا أساسيا من القدرة على الانتشار السريع، فإنه يحث الأمانة العامة على ربط هذا المفهوم في أسرع وقت ممكن بنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وينبغي للأمم المتحدة أن تحتفظ برصيد من مجموعات بدء العمليات للحالات التي تستلزم ذلك بشدة. كما تشدد نيجيريا على أهمية قيام أطراف ثالثة بإعارة معدات تشغيلية للدول الأعضاء المشاركة في عمليات حفظ السلام، خاصة وأن معظم البلدان المساهمة بقوات المنتمية إلى العالم الثالث تفتقر إلى مثل تلك المعدات.

٢٤ - وقال إنه نظرا إلى تزايد تشابك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يترتب على ذلك من حاجة إلى موظفين محترفين من صفوف العسكريين ورجال الشرطة المدنية والمدنيين، فإن نيجيريا تطالب بإنشاء الآليات اللازمة لتعيين أكثر الموظفين تأهيلا وتدريبهم ونشرهم في الميدان. ووفده يؤيد توصية اللجنة الخاصة الداعية إلى إجراء استعراض شامل للهيكل التنظيمي لإدارة عمليات حفظ السلام وأساليبها لتعيين الموظفين، فمن شأن ذلك أن يعمل على تحسين التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها وتنظيمها. غير أن الاستعراض ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى التمثيل الجغرافي والجنساني العادل. كما تدعو الحاجة إلى توفير الحماية والأمن بصورة وافية لموظفي عمليات حفظ السلام العسكريين والمدنيين.

٢٥ - وذكر أن إعادة تشكيل هيكل مجلس الأمن من شأنه، في رأي وفده، أن يعزز مكانة المجلس باعتباره الجهاز المعهود إليه بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك فإن نيجيريا تحث على القيام في أسرع وقت ممكن بعمل الإصلاحات اللازمة للمجلس، لكي تشعر كل الدول الأعضاء بأنها تشارك في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق.

٢٦- وقال إن مسألة عمليات حفظ السلام لها أهمية قصوى، حيث أن ظاهر الأمر يوحي بأن القضاء نهائيا على الصراعات لم يتسن بعد. ولذلك فإن نيجيريا تقدر الجهود المبذولة من جانب اللجنة الخاصة والأمين العام من أجل تحسين عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، وستواصل تقديم دعمها الكامل لهما.

٢٧ - **السيد شارما** (الهند): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ويعبر عن تقديره لتقرير اللجنة الخاصة المعنية

بعمليات حفظ السلام. غير أنه يجد من الضروري أن يركز بصورة خاصة على تقرير الإبراهيمي. فهذا التقرير، إلى جانب تقارير الأمين العام عن تنفيذه وعن الاحتياجات من الموارد، تقارير بحاجة إلى أن تدرس مشفوعة بالتقارير عن التحقيقات التي أجريت بشأن رواندا وسريبرينيتشا، وخطة للسلام الصادرة في عام ١٩٩٢ وملحقها الصادر في عام ١٩٩٥، حيث أن توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام تختلف عن آراء أمينين عامين جاءت، ولا سيما آراء السيد بطرس غالي، كمحصلة لجماع تجارب.

٢٨ - وأضاف أن عملية حفظ السلام، مهما بلغ تعقدها، تختلف، وهو ما يجب، عن عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد كان ذلك هو دائما موقف حركة بلدان عدم الانحياز. وعمليات حفظ السلام التي يوصي بها الفريق تشكل عودة إلى مفاهيم خطة للسلام، التي لم تلق قبولا في الجمعية العامة، بل أن الأمين العام السابق نفض يده منها على هدى التجربة. ثم أن التركيز على تعزيز الأمانة العامة "على أساس طارئ"، كما لو كان حل الأزمة يكمن في إضافة موظفين، مبالغة خطرة في تبسيط مشكلة معقدة. فالمشاكل التي تكتنف عمليات حفظ السلام مشاكل متغلغلة ولا يمكن حلها بمدد طارئ من الموظفين الإضافيين. وإذا انساقت الأمانة العامة وراء هذا الوهم فقد تجد كل اللوم من نصيبها إذا تكررت الأزمات.

٢٩ - وقال إن المرء عندما يحلل عمليات حفظ السلام فإنه يصدم على الفور بعدد الأزمات التي تنشأ من نشر عمليات حفظ السلام أو إنهائها استنادا إلى إجراءات من جانب مجلس الأمن. وفي حالات رواندا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تخلف مجلس الأمن عن الاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجات البلدان التي تمر بأزمة. وقد حدث ذلك بسبب عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ ما يلزم من تدابير. وهذه المشكلة المتغلغلة، التي تكمن في صميم أزمة عمليات حفظ السلام، لا يمكن حلها إلا بإصلاح مجلس الأمن نفسه وتحويله إلى جهاز أكثر تمثيلا. وجدول أعمال مجلس الأمن تطغى عليه حاليا مسائل تتصل بالحالة في بلدان من العالم الثالث، لكن اتخاذ قرارات بشأن إنشاء عمليات لحفظ السلام يتوقف بصورة كاسحة على رغبات الأعضاء الدائمين الذين لا يوجد من بينهم بلد نام واحد.

٣٠ - ومضى قائلا إنه متى اتخذ قرار بإنشاء عملية لحفظ السلام، فإن مجلس الأمن يقرر لها ولاية ومهام وموارد، لكن استرشاد هذه العملية بالاحتياجات الحقيقية يكون أقل من استرشادها باعتبارات ما يمكن أن يقبله الأعضاء الدائمون. والأمانة العامة تتزع إلى تقديم مشورتها على أساس ما يريده المجلس وليس على أساس الاحتياجات الموضوعية. ومفهوم العمليات الذي تعده الأمانة العامة يمثل مشكلة من المشاكل التي أربكت عمليات معقدة كثيرة لحفظ السلام من بدايتها. ومع أن أحدا لن يعترف بذلك، فإن تلك المفاهيم تعد أحيانا في مؤسسات عسكرية تخرج عن نطاق الأمانة العامة. وإذا استمرت هذه الممارسة فلن تكون هناك جدوى من تعزيز قدرات الأمانة العامة.

٣١ - وأضاف أن التجارب الأخيرة تدل، في حالة سيراليون بشكل صارخ، على أن الأزمات تنشب عندما تصل الوحدات إلى مسرح العمليات وهي سيئة التدريب وسيئة التجهيز. ولسوء الحظ فمن غير المحتمل أن تختفي هذه المشكلة أيضا، رغم ما ورد في تقرير الإبراهيمي من توصيات، وذلك لطائفة من الأسباب. أولها، أن البلدان التي لديها جيوش محترفة ويتوفر لديها استعداد للمساهمة بوحدات في عمليات حفظ السلام بلدان عددها محدود، فالبلدان المتقدمة النمو الراغبة في تعريض قواتها للخطر قلة ضئيلة جدا. وثانيها، أن الأمانة العامة تعتقد الآن، على الأقل في بعض الحالات، أن من المهم سياسيا تكوين القوات اللازمة

للعملية من أفراد ينتمون إلى بلدان المنطقة، وقد لا يكون ذلك هو النهج الأمثل. وثالثها، فإن تدريب الوحدات عملية طويلة ومكلفة، والأمم المتحدة لا تملك الأموال اللازمة لذلك.

٣٢ - وأوضح أن أشد مشكلة تعقيدا هي كيفية التعامل مع المقاومة العنيفة لوجود الأمم المتحدة أو للاتفاق الذي من المفترض أن تساعد العملية على تنفيذه. وقد أشار الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام في هذا الصدد إلى أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تكون مستعدة لمواجهة قوى الحرب والعنف التي لا تزال متشبثة بمواقعها، وأن تتسلح بالقدرة والتصميم على إنزال الهزيمة بها. وهذه الفرضية الأساسية، التي تنبع منها توصية الفريق، تتعارض تعارضا مباشرا مع تجربة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، فضلا عن التوصيات التي قدمها شخصيا الأمين العام الحالي وسلفه. وقد أوجز الأمين العام خلاصة الدروس المستفادة من سريبرينيتشا بقوله إن عمليات حفظ السلام عندما تستخدم كبديل لتوافق الآراء السياسي فإنها تفشل على الأرجح، مشيرا إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين حفظ السلام والقتال الحربي.

٣٣ - وأضاف أن تقرير الإبراهيمي يوصي في واقع الأمر بإجراء تغيير أساسي في مبادئ استخدام قوات حفظ السلام للقوة، وهو تغيير ينطوي على العودة إلى السياسات التي اتبعت لفترة وجيزة بغير نجاح قبل أن تثبت الأحداث التي وقعت في الصومال أنها سياسات تقوم على أفكار خاطئة. وأغلب الظن أن قبول هذه التوصية سيؤدي إلى نشوب أزمات جديدة لا إلى إنهاء الأزمات.

٣٤ - واستدرك قائلا إنه حتى لو استمرت الأمم المتحدة في التمييز بين عمليات حفظ السلام، مهما بلغ تعقيدها، واستخدام القوة، فلا مناص من تنشأ أزمات حين توفد بعثات لحفظ السلام في مناطق لا تزال الحالة فيها غير مستقرة. وفي هذا الصدد، فإن البعثات تستطيع وهي في موقع العمليات أن تستشف بوادر الأزمات في مرحلة مبكرة وأن تفعل ذلك بأسرع وأفعل مما تستطيعه وحدات جمع المعلومات العاملة في نيويورك. ولذلك ينبغي أن يعمد مجلس الأمن والأمانة العامة، عند تحديد مهام عمليات حفظ السلام وزياد صقل ولاياتها، إلى التشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وأخذ مشورتها في الاعتبار.

٣٥ - وأشار إلى أن الفريق لم يتناول مشكلة متغلغلة أخرى تشجع على استعمال القوة. فالمجلس لا يمكنه أن يصدر ولاية باستعمال القوة إلا في إطار الفصل السابع من الميثاق، الذي تنص مادته ٤٤ على أن يدعو مجلس الأمن البلدان التي تقدم القوات المسلحة "إلى الاشتراك في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن". أي أن الميثاق يقضي بما هو أكثر من المشاورات؛ إذ يجب أن يكون في مقدور البلدان المساهمة بقوات "الاشتراك" في القرارات التي يصدرها المجلس. غير أن الفريق لا يوصي إلا بإجراء مشاورات وثيقة، ولكن ليس هناك دليل على أن المجلس يريد جديا أن يذهب إلى ما هو أبعد من إجراءاته الحالية، وهي إجراءات غير وافية بالمرة.

٣٦ - وأوضح أن كل عمليات حفظ السلام تعاني من مشكلة التنسيق بين وحدات تنتمي إلى خلفيات سياسية وعسكرية متباينة. وقد وقع تطوران أديا إلى تفاقم المشكلة على مدى السنتين الماضيتين: أولهما، ظهور نهج قتالي لدى إدارة عمليات حفظ السلام يتأثر بالغ التأثر بمبادئ عسكرية غير مألوفة لدى معظم البلدان المساهمة بقوات، كبلدان نامية، وهي مبادئ أصلح للاستعمال في شن الحرب منها في حفظ السلام. وثانيهما، تدني نوعية القوات التي توفر للمنظمة. وليست هناك حلول جاهزة لأي من هاتين المشكلتين. غير أنه يلزم تصحيح منظور الإدارة بتعيين

موظفين من المؤسسات العسكرية للبلدان النامية يفوق عددهم عدد المعينين منهم الآن بكثير.

٣٧ - وقال إن تلك المشاكل مشاكل حقيقية وتتطلب التصدي لها من جانب الدول الأعضاء في المقام الأول. وسيكون توسيع الأمانة العامة عديم الأثر في حد ذاته. وتقرير الإبراهيمي يذهب إلى أنه ليس هناك جيش وطني يقبل أن يمارس العمل اعتمادا على دعم مهلهل من المقر كالنوع الذي تقدمه الإدارة الآن للبعثات. غير أنه ليست هناك حكومة وطنية تقبل أن ترسل خمس كتائب إلى منطقة غير مستقرة بمساحة أوروبا الغربية، ومع ذلك فهذا هو بالضبط القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن أول مرحلة من عملية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعمليات حفظ السلام، بحكم مسماها، ليست عمليات عسكرية، والدعم الذي تحتاج إليه من المقر لا يمكن أن يقارن باحتياجات جيش يذهب لقتال قوات معادية. وما ذهب إليه الفريق من قول، وهو يبدو شديد الإقناع في ظاهره، قول باطل في حقيقته. ففي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، التي بلغت فيها عمليات حفظ السلام أوجها، كان عدد موظفي الإدارة، كنسبة مئوية من عدد القوات، أقل مما هو عليه الآن، مع عدم أخذ الوظائف الإضافية المقترحة في الحسبان، ولم يكن هناك كلام حينذاك عن عدم كفاية مستويات ملاك موظفي الإدارة. ويجدر بالذكر أيضا أن الفريق يطلب في الوقت ذاته موارد إضافية لإدارة الشؤون السياسية، التي أنشئت في عام ١٩٩٢ لجمع وتحليل المعلومات لغرض تنبيه الأجهزة الحكومية الدولية ذات الشأن إلى دنوّ نشوب أزمات. وفيما بعد تم تضييق مجموعة المهام المسندة إلى الإدارة، لكن في حين ازدادت الموارد المخصصة لها، فإنها غير قادرة على النهوض بهذه المهام. ولذلك يلزم استيضاح كنه المشكلة قبل اتخاذ قرار بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية.

٣٨ - وذكر أن حكومته، التي ساهمت بقوات في كل العمليات الكبرى لحفظ السلام تقريبا، لا تعارض مطلقا في تعزيز الدعم الذي يقدمه المقر في مجال حفظ السلام. غير أنها راغبة عن تأييد تبديد موارد المنظمة، وإعادة اختراع أساليب لحفظ السلام جربت ومنيت بالفشل، وإنشاء هياكل لا حاجة لها.

٣٩ - وقال إن أحدا لم يأبه بدعوات اللجنة الخاصة المتكررة إلى إجراء استعراض شامل لهيكل إدارة عمليات حفظ السلام. غير أنه إذا لم يتم إجراء ذلك الاستعراض فسيكون من الصعب تبرير طلب ٢٤٩ وظيفة إضافية لدعم "عمليات السلام". وإلى أن يتم ذلك، فإن شعبة الشؤون العسكرية التابعة للإدارة، وبخاصة دائرة التخطيط العسكري وشعبة الشرطة المدنية ومكتب العمليات، ستستفيد من التعزيز، لكن ينبغي أن يكون موظفوها من البلدان المساهمة بقوات. وسيسعد وفده أن يؤيد كل مقترحات تستهدف تحقيق هذه الغاية، وهو على استعداد لمواصلة مشاركته البناءة.

٤٠ - تولى الرئاسة السيد فاسالو (مالطة).

٤١ - **السيد مانغاتشي** (جمهورية تترانيا المتحدة): أعلن أن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ثم قال إن عمليات حفظ السلام أصبحت تنطوي على تحديات أكثر، ولا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد درج الحال على أن تنطوي عمليات حفظ السلام على معالجة صراعات فيما بين الدول وعلى استهداف إعلان الهدنة بين الأطراف والسهر على تنفيذها. غير أن الظروف تغيرت، وأصبحت معظم الصراعات تدور في داخل الدول. ولذلك فإن دور حفظ السلام يجب أن يتغير أيضا، إذ ينبغي أن يجمع بين الأنشطة التقليدية لحفظ السلام وأنشطة ذات طابع سياسي أو إنساني، وفي بعض

الحالات تدابير لفرض السلام بل والتدخل لدواع إنسانية. وينبغي أن تناقش هذه الأبعاد الجديدة لحفظ السلام مناقشة جماعية من جانب كل الدول، مع مراعاة الظروف التي تنفرد بها كل حالة صراع، على أن توضع أحكام ميثاق الأمم المتحدة في الاعتبار دائما.

٤٢ - وأعلن أن وفده يؤيد التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الإبراهيمي ويدعو إلى النظر فيها على وجه السرعة. ويجب أن تولى أولوية عالية للاقتراح الداعي إلى تحويل إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة أكبر كثيرا مما هي عليه وذات طابع عصري ومتقدمة تقنيا.

٤٣ - وأضاف أن وفده يؤيد بالمثل التوصيات المتعلقة بالانتشار السريع والفعال، فالإجراءات السريعة والتي تتخذ في حينها لفض الصراعات لها أهمية قصوى. وقد تكررت مرارا الحالات التي استغرق فيها اتخاذ إجراء من مجلس الأمن وقتا طويلا أو التي تخلف فيها المجلس عن اتخاذ أي إجراء على الإطلاق. ورواندا وسريبرينيتشا من الأمثلة المؤسفة على ذلك التخلف عن التصرف. وحاليا فإن عدم وجود إرادة سياسية لنشر قوة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر واضح للعيان. وينبغي لمجلس الأمن أن يعود إلى دراسة المسألة على سبيل الاستعجال.

٤٤ - وقال إن وفده يوافق تماما على الملاحظة التي ذهبت إلى أن معظم حالات الفشل "وقعت لأن مجلس الأمن والدول الأعضاء عمدوا إلى تقرير ولايات غامضة وغير متسقة ومنقوصة التمويل" (A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٢٦٦). وينبغي في ولايات حفظ السلام ليس فحسب أن تكون محددة بوضوح وإنما أن تكون أيضا مدعومة بموارد وافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تصدر بعد إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن ينطبق المبدأ ذاته حين يزمع مجلس الأمن تغيير ولاية في منتصف الطريق.

٤٥ - وذكر أن التدريب جانب مهم آخر يجب أن يكون محل نظر. فلا بد من أن تكون القوات حسنة التدريب قبل أن تنشر في أية بعثة. وفي هذا الصدد، فإن وفده يرحب بالاقتراح الداعي إلى إنشاء كلية أركان دائمة للتدريب.

٤٦ - وأشار إلى أن ضرورة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية، ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد. وينبغي تعزيز عمليات التشارك التي من هذا القبيل، ولا سيما في مجال بناء القدرات، لتمكين آلية منع الصراعات وإدارتها وحلها من بلوغ مراميها. وفي هذا الصدد، فإن وفده يعرب عن ترحيبه بالمبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات حفظ السلام في بعض البلدان الأفريقية. كما يعبر عن ثنائه للمتبرعين الذين قدموا مساهمات لصندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٤٧ - وشدد على أهمية الدبلوماسية الوقائية. إذ يمكن منع نشوب صراعات كثيرة إذا عولجت أسبابها الجذرية قبل انفجارها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنشاء آليات لمنع نشوب الصراعات وذلك باستعمال وسائل مثل نظم الإنذار المبكر وتدابير بناء الثقة.

٤٨ - وقال إن من الضروري أن تمول عمليات حفظ السلام تمويلا فعالا من مصادر يمكن التنبؤ بها. وأخيرا، أعرب عن أمل وفده في عدم تطبيق معايير مزدوجة في تنظيم أمور حفظ السلام.

٤٩ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن عمليات حفظ السلام تبقى أداة من أفعل أدوات فض الأزمات، غير أن كفالة استمرار الطلب عليها تتطلب أن تكون قائمة على أساس متين من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

٥٠ - وأشار إلى أن تسوية حالات الأزمات التي نشأت على مدى السنوات القليلة الماضية أثبتت ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بالإدارة السياسية في كل مراحل عمليات حفظ السلام. وإذا تم تجاهل هذا المبدأ فستكون النتيجة المحتومة هي انهيار التسوية السياسية، حيث أن المجتمع الدولي ينظر إلى مجلس الأمن على أنه الهيئة الوحيدة التي تملك سلطة أدبية. ومن ثم فإن كل عملية تنطوي على الإنفاذ لن تكون محل قبول إلا بموافقته.

٥١ - وأضاف أنه نظرا لتزايد الطلب على عمليات حفظ السلام، فإنه يتحتم إقامة صلة قوية بين عمليات حفظ السلام والجهود التي تبذل لتحقيق تسوية سياسية للصراعات، مع اتباع نهج متناسق في حالات الأزمات. وفيما يتعلق بالعنصر الإنساني في عمليات حفظ السلام، فإن حكومته لا يمكن أن تقبل فكرة التدخل الإنساني، إذ أنها ترى فيها محاولة لتجاوز الميثاق وتسوية مشاكل معقدة باستعمال القوة. وطريق التقدم إلى الأمام ليس هو الإكراه وإنما هو القيام بعمليات متعددة الوظائف، بما فيها العمليات التي تنطوي على عناصر إنسانية.

٥٢ - وأوضح أن من شأن التبكير بإنشاء نظام فعال للترتيبات الاحتياطية أن يساعد كثيرا على زيادة فعالية عمليات حفظ السلام. وتطرق إلى الموضوع الرئيسي للمناقشة، وهو تقرير الإبراهيمي، فقال إن الاتحاد الروسي يؤيد أغلبية التوصيات الواردة في التقرير، ويعتقد أن الكثير منها ليس له ما يبرره فحسب وإنما له أيضا صفة الاستعجال. وفي الوقت ذاته، فإنه يشير إلى أن الإصلاحات في مجال حفظ السلام يجب أن تكون محل دراسة متأنية إذ بغير ذلك ستؤدي الإصلاحات إلى نتائج عكسية. وفي هذا الشأن، قال إن وفده لا يزال يخامره بعض الشكوك إزاء التوصيات المتعلقة بالدعم السوقي، وعمليات الشراء، وإدارة نفقات عمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضا النظر في الأثر المالي الذي سيترتب على تنفيذ توصيات الإبراهيمي.

٥٣ - وقال إن الاتحاد الروسي يوافق على واحدة من الأفكار الرئيسية الواردة في التقرير، وهي تذهب إلى أن زيادة فعالية قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ينبغي أن تقترن بتعزيز درايتها الفنية العسكرية. ولجنة الأركان العسكرية، التي تتصل المهام التي يسندها إليها الميثاق بالمسائل المثارة في تقرير الإبراهيمي، يمكن أن تساعد في حل هذه المسائل.

٥٤ - وأضاف أن من رأي وفده أن إشراك لجنة الأركان العسكرية من شأنه أن يساعد على إقامة توازن في تقسيم المسؤولية بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. وينص الميثاق على إجراء واضح لاستخدام قدرات التحليل العسكري لدى أعضاء مجلس الأمن في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام، بما يتيح للدول الأعضاء ممارسة حقها ليس فحسب في اتخاذ قرارات سياسية بل أيضا في تحديد عنصرها العسكري. وفي هذا الصدد، فإن وفده يرى أن من المستصوب دراسة إمكانيات استخدام قدرات لجنة الأركان العسكرية في ظل الظروف الدولية الجديدة. وختاما، شدد مرة أخرى على استعداد الاتحاد الروسي لمواصلة القيام بدور نشط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٥ - **السيدة نوانثاسينغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن وفدها يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ولذلك فسيقتصر على الإدلاء بتعليقات موجزة عن المسائل التي تهمه بشكل خاص.

٥٦ - وأضافت أن بلدها ولئن كان لا يساهم بقوات أو بمعدات في عمليات حفظ السلام، فإنه يعلق أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال قيد النظر، لأنه يرى أن من واجبه

أن يفعل كل ما في استطاعته لمساعدة الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

٥٧ - وأوضحت أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قدمت على مدى العقود الخمسة الأخيرة مساهمة كبيرة في تسوية الصراعات الإقليمية والمنازعات الدولية بالوسائل السلمية. غير أن مشاكل معقدة كثيرة لا تزال بغير حل، وقد حققت عمليات حفظ السلام نجاحا كما أنها منيت بالفشل. ومن رأي وفدها أن الدراسة الجدية لتلك التجارب من شأنها أن تساعد المنظمة على تعزيز قدرتها على التصرف بسرعة وفعالية استجابة لما ينشأ من أزمات.

٥٨ - وقالت إن وفدها أصر دائما على أن التقيد التام بالمبادئ الأساسية للميثاق، ولا سيما احترام السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، شرط لنجاح أي عملية لحفظ السلام. ومن العناصر الجوهرية الأخرى موافقة الأطراف، والتزاهة، وعدم استخدم القوة إلا دفاعا عن النفس. ومما له أهميته القصوى توخي الوضوح في تحديد ولايات عمليات حفظ السلام وأهدافها وهياكل قيادتها، وتزويدها بموارد مالية كافية.

٥٩ - وأشارت إلى أن الأزمة المالية الحالية للمنظمة، ولا سيما في مجال حفظ السلام، لا تزال مصدرا للقلق العميق، ووفدها يعيد تأكيد مطالبته لجميع الدول بأن تدفع الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وفي موعدها وبدون شروط. وعلاوة على ذلك، فإن وفدها يخالجه القلق إزاء حالات التأخير الطويل في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، ومعظمها بلدان نامية، ويأمل أن تسدد تلك التكاليف بالكامل وعلى وجه السرعة.

٦٠ - ومضت قائلة إن هناك مسألة هامة أخرى هي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في حينه للأزمات الدولية، والترتيبات الاحتياطية أداة هامة في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، فنظرا لما تواجهه المنظمة حاليا من صعاب مالية، فإن الجهود التي تبذل في هذا المجال ينبغي أن تستهدف زيادة تطوير النظام القائم بالفعل وليس إنشاء نظام جديد.

٦١ - وذكرت أن وفدها يتابع باهتمام كبير تقرير الإبراهيمي وتقرير الأمين العام عن تنفيذ ما ورد فيه من توصيات، وهي توصيات شاملة وترمي إلى زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمليات لحفظ السلام. غير أن بعض التوصيات غير واضح ويحتاج إلى مزيد من الشرح؛ ولذلك ينبغي إجراء مشاورات بشأنها.

٦٢ - وأعربت عن أمل وفدها في أن توفر مداولات اللجنة إرشادا فعالا لتعزيز أنشطة حفظ السلام في المقر وفي الميدان. ولن يدخر وفدها جهدا في المساهمة الإيجابية في أعمال اللجنة.

٦٣ - **السيدة فريتش** (ليختنشتاين): قالت إن أنشطة صون السلام والأمن الدوليين تشكل بحق "بطاقة تحمل اسم الأمم المتحدة". وأعربت عن تقديرها لبعد نظر الأمين العام في تعيين فريق من الخبراء المرموقين لتقديم توصيات بشأن إصلاح أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقالت إن وفدها يرى في التقرير الذي قدمه ذلك الفريق خطوة حازمة لمتابعة الجهود السابقة لعلاج نواحي واضحة من الفشل في هذا المجال. وتقرير الإبراهيمي يوضح الحاجة إلى إصلاح تلك الأنشطة. وأعلنت تأييد وفدها التام لمجموعة التدابير التي اتخذها الأمين العام بالفعل لعلاج نواحي القصور المذكورة. وكثير من التوصيات المقترحة يتطلب بطبيعة الحال صدور ولايات من الهيئات التشريعية، أي الدول الأعضاء، والمأمول أن تتصدى لهذه المهمة على وجه السرعة وبروح من التعاون.

٦٤ - وأضافت أن ليختنشتاين بلد صغير لا يساهم بقوات إذ أنه ليست لديه قوات مسلحة. غير أنه ملتزم التزاما تاما بالتنفيذ التام لكل ولايات حفظ السلام، وقد دفع بالكامل وفي الموعد المحدد كل الاشتراكات المقررة عليه للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. وهذه الممارسة يجب أن تكون هي القاعدة لا الاستثناء، وقرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المعتمد في مؤتمر قمة الألفية هو أول وأهم خطوة في هذا الشأن. وعلى الهيئات المالية المختصة أن تتابع تنفيذ ذلك القرار. وعدم كفاية الدعم المقدم من المقر لأنشطة حفظ السلام مسألة بالغة الاستعجال، والتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي بشأن هذا الموضوع توصيات في محلها. ووفدها يوافق على الرأي القائل بأن زيادة الموارد تلبية لاحتياجات أنشطة حفظ السلام ينبغي ألا تكون على حساب التنمية. غير أنه يجب عدم النظر إلى التنمية وحفظ السلام بالمعنى الضيق، فالموارد التي توجه لتلبية احتياجات التنمية يمكن أن تساعد على منع اندلاع العنف والصراع المسلح، في حين يمكن أن تساعد الموارد التي تستثمر في حفظ السلام على سرعة الانتعاش والتنمية في البلد الذي خاض صراعا مسلحا.

٦٥ - وأشارت إلى أن عنصرا من العناصر الرئيسية في نجاح عمليات حفظ السلام يكمن في مجال منع نشوب الصراعات. وحكومتها حساسة تجاه الإخلال بمبدأ السيادة حساسية أية دولة أخرى، ولا سيما الدول الصغيرة. غير أن منع نشوب الصراعات لا يشكل إخلالا بهذا المبدأ. فمفهوم منع نشوب الصراعات يعبر عن تحول في المبادئ لا يقتصر أثره إطلاقا على مجال الصراع المسلح. ووفدها يرى أن منظومة الأمم المتحدة لديها طاقات هائلة في مجال منع نشوب الصراعات، ويشير في هذا الصدد إلى مبادرته الخاصة بعلاج الصراعات على أساس مطالب تقرير المصير. ونظرا لانتشار الصراعات المسلحة الداخلية في السنوات الأخيرة، فمن المهم للغاية أن تتصدى الأمم المتحدة لهذه المسائل بصدر رحب وبطريقة بناءة.

٦٦ - وأوضحت أن تقرير الإبراهيمي يشكل أساسا متينا لإصلاح أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. غير أن وفدها يريد أن يؤكد جانبا يرى أنه لم يلق في التوصيات الاهتمام اللازم، وذلك هو استمرار الانخفاض المذهل في تمثيل المرأة في أنشطة حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية، ولا سيما على مستوى المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام. والحاجة إلى علاج هذه المشكلة لا تستوجبها ضرورات "التوازن بين الجنسين" فحسب، ولكن هذا العلاج مطلوب أيضا لأن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية العظمى من ضحايا الصراع المسلح. وقالت إن وفدها يؤيد النداء الموجه من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى الدول الأعضاء لكي ترشح نساء للمشاركة في كل عناصر البعثات الميدانية، بما في ذلك المناصب العليا. والحاجة تدعو إلى تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، وفقا للقرار الذي اتخذه مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٢، وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة.

٦٧ - **السيد مموالِيفي** (بوتسوانا): قال إن البند قيد المناقشة له أهمية محورية في تقييم أعمال الأمم المتحدة. وعبر عن ثناء وفده على أنشطة عمليات حفظ السلام وعن ترحيبه بتقرير اللجنة الخاصة وتقرير الإبراهيمي اللذين يعتبر وفده أن أحدهما مكمل للآخر.

٦٨ - وأضاف أن وفده يوافق تماما على أن طبيعة الصراع اختلفت على مدى السنوات الخمسين الماضية. والأمم المتحدة تجد نفسها مضطرة الآن للاستجابة على فترات أكثر تواترا لصراعات داخل الدول تختلف أسبابها اختلافا شديدا. وفي هذا الشأن، فإن توصيات اللجنة الخاصة وتقرير الإبراهيمي لها أهمية بالغة ، ولا سيما فيما يتعلق ببناء

القدرات، وزيادة الدعم المالي، وتقوية الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. والواجب الجماعي للدول الأعضاء في ضمان السلام والأمن يستوجب زيادة تقديم الدعم لجهود إدارة عمليات حفظ السلام. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توفر الاستعداد لدى الدول الأعضاء للمشاركة بنشاط في مثل هذه العمليات. وإذا نفذت توصيات مثل زيادة الشفافية، وتوثيق التعاون فيما بين مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة، وقيام تكامل بين أعمال المقر والبعثات الميدانية، وكذلك الاعتراف بأهمية بعثات تقصي الحقائق، والترتيبات الاحتياطية، والدور الذي يقوم به المبعوثون والممثلون الخاصون للأمين العام، فإن من شأن ذلك أن يجعل من حفظ السلام أداة فعالة لعلاج حالات الصراع الراهنة.

٦٩ - وأعرب عن سرور وفده لاطلاعه من تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة (A/54/670) على الجهود الهائلة المبذولة، من جانب الأمانة العامة بوجه خاص، لتناول بعض تلك التوصيات. ومن رأي وفده أن العملية الجارية فيما يتعلق بإضفاء الصبغة الرسمية على الهيكل التنظيمي لإدارة عمليات حفظ السلام، والتنسيق مع الوكالات المتخصصة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية، عملية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

٧٠ - وقال إن وفده يعبر عن ثنائه على أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في القارة الأفريقية، التي بدا لبعض الوقت أنها تحتل مكانا في المؤخرة. ولئن كان لا يزال يبقى الكثير مما يجب عمله لإنهاء تلك الصراعات، فقد أوحى انتشار حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بالأمل لدى أناس كثيرين، وبخاصة النساء والأطفال، تتوقف حياتهم على بعثات حفظ السلام.

٧١ - وذكر أنه يجب على الأمم المتحدة أن تولي مزيدا من الاهتمام في استعراضها لعمليات حفظ السلام للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. وإذا نفذت نتائج وتوصيات تقرير الإبراهيمي تنفيذا تاما فإنها يمكن أن تزيد من فعالية تلك العمليات.

٧٢ - **السيد فونسيكا** (البرازيل): قال إن أهم عامل على الإطلاق في تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو كفالة توفر الإرادة السياسية بشكل واضح وحاسم لدى مجلس الأمن، لأنها هي مفتاح اتساق الاستجابة لحالات الصراع. وإكمال عملية إصلاح مجلس الأمن يمكن أن يساعد في هذا الشأن أيضا. وإذا كان مجلس الأمن بصورته الحالية ليس بالمجلس المثالي، وكانت شرعية حق النقض، في هذا العصر الذي يحتفي بالديمقراطية، شرعية أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها مشكوك فيها، فإن أعمال المجلس ينبغي ألا تتعرض للشلل. وتقرير الإبراهيمي يمثل أداة شديدة النفع، إذ أنه يضع خطة سير واضحة لتحسين قدرة المنظمة وفعالية أنشطتها.

٧٣ - واستطرد قائلا إن الكل يعترف بازدياد تشابك عمليات السلام. وتترتب على ذلك نتيجة حتمية هي أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات الإنسانية والبرامج الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز يجب أن تشارك بنشاط أيضا في استراتيجية متناسقة لهذه العمليات. لكن عملية التنسيق إذا لم يكن لها عماد مؤسسي قوي فلا مناص من أن يعتورها الضعف، والأمم المتحدة هي العماد الوحيد في هذا الشأن. ومن المهم تحسين أساليب صنع القرار، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي على وجه السرعة. وأخيرا، يستلزم الأمر توفر التزام سياسي صادق لدى الدول الأعضاء يتجاوز مجرد الموافقة على التوصيات المحددة الواردة في تقرير الإبراهيمي. فمهما بعد نظر القرارات التي يتخذها مجلس الأمن فإنها لن

تحقق النتائج المنتظرة إذا لم تزوده الدول الأعضاء بوسائل التنفيذ اللازمة. ويجب أن يبدي هذا الالتزام الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في المقام الأول، إذ ينبغي أن يكونوا في مقدمة المساهمين بقوات وموارد مالية لبعثات حفظ السلام التي يصدر مجلس الأمن ولايات لها.

٧٤ - وأضاف أن البرازيل تؤيد المفاهيم التي يطرحها تقرير الإبراهيمي، فهي في معظمها ذات صلة مباشرة بما سبقها من مناقشات. والتقرير يتصدى بصورة متجانسة للتحديات المنبثقة من الجيل الجديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد جاء هذا التقرير حسن الصياغة ومتفقا تماما مع مبادئ الميثاق.

٧٥ - وأشار إلى أن وفده يشعر بالطمأنان التام بعد أن استمع للتعليقات التي أدلى بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في بداية مناقشة البند. والواقع أن هناك بعض المسائل الخلافية، ومثال ذلك أن بعثات تقصي الحقائق يجب ألا توفد إلا بموافقة الأطراف ولا يجوز أن تفرض عليهم سواء من جانب الأمانة العامة أو من جانب مجلس الأمن، وينبغي عدم تحويل الأمانة العامة إلى مؤسسة لجمع المعلومات الاستخبارية. والسبيل إلى تلافي تلك التحريفات هو الحوار وقيام علاقة على أساس الثقة التامة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. وعرقلة النظر في مقترحات تقرير الإبراهيمي جهد لن يكون من ورائه طائل.

٧٦ - وأعلن أن وفده يؤيد طلب توفير موارد إضافية من حساب الدعم. كما أنه يؤيد الاقتراحات الداعية إلى تعزيز هيئة موظفي إدارة عمليات حفظ السلام ومواردها، بما في ذلك إنشاء أمانة فنية للجنة التنفيذية للسلام والأمن، وإنشاء منصب إضافي برتبة مساعد أمين عام. وهو يؤيد كذلك الاقتراحات الداعية إلى تقوية التشاور بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وتحسين أساليب تعيين حفظة السلام وتدريبهم.

٧٧ - وقال إن تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هدف سليم في حد ذاته. غير أنه لا يمكن عزل هذه العملية عن سياقها السياسي. والمناقشة التي تدور حول تقرير الإبراهيمي تبدو على نحو ما وكأنها مشوبة بشعور بالإحباط إزاء عدم قدرة المنظمة على الإنجاز في مجالي التنمية واستئصال شأفة الفقر، واحتياج قرارات مجلس الأمن إلى مزيد من الشرعية.

٧٨ - وذكر أن وفده يشاطر الأمين العام رأيه في أنه لا يجوز اتخاذ قرارات تحسين عمليات حفظ السلام على حساب أولويات ملحة أخرى للأمم المتحدة. وتعتقد البرازيل أن التصميم على تنفيذ تقرير الإبراهيمي من شأنه أن يكون حافزا قويا على العمل بنفس الشعور بالإلحاح في مجالي التنمية واستئصال شأفة الفقر. وتقرير الإبراهيمي لا يتعارض مع هذا الهدف بل هو يدعمه.

٧٩ - **السيد باوليو** (أوروغواي): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلي به ممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو. وأضاف أن وفده يعتقد أن عمليات حفظ السلام ستبقى الوسيلة المعتادة في ترسانة المنظمة لاتخاذ إجراء في الحالات التي تنطوي على تهديد للسلام والأمن الدوليين أو تعريضهما للانتهاك. ومن زاوية تاريخية فإن عمليات حفظ السلام لا تزال تمر بمرحلة تجريبية، ولهذا ينبغي ألا تتخذ حالات الفشل التي وقعت في الماضي دليلا على عجز تلك العمليات عن حفظ السلام. ومن ثم يجب على المنظمة الآن أن تستخلص الدروس من الخبرة المكتسبة وأن تقوم بتحديث هذه الآلية لكي تعمل على نحو أكثر فعالية في المستقبل.

٨٠ - ومضى قائلا إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام يستند أيضا على وجه التدقيق إلى الدروس

المستفادة. ووفده يرحب بمعظم ما تضمنه التقرير من توصيات ترمي إلى زيادة فعالية أنشطة حفظ السلام في الميدان وفي المقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤيد التدابير التي اتخذها الأمين العام لتنفيذ عدد من توصيات الفريق.

٨١ - وذكر أن ملاحظة الفريق، وكذلك ملاحظة اللجنة الخاصة، بأنه ينبغي إطلاع البلدان المساهمة بقوات على كل التطورات المتصلة بالعملية تبدو ملاحظة في محلها تماما. ونوه بما يزمعه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام من إطلاع تلك البلدان على التطورات في جميع مراحل العمليات، وتعزيز الحوار والاتصالات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المعنية. وأعرب عن أمل وفده في أن يتوصل وكيل الأمين العام إلى الوسائل المناسبة لكي يضع موضع التنفيذ العملي نظاما فعالا للتشاور مع الدول الأعضاء وإبلاغها بالمعلومات، حيث أنه يبدو من غير العدل عدم إشراك البلدان التي يتعرض مواطنوها لشتى أنواع الخطر في مجرى أنشطة حفظ السلام في اتخاذ القرارات بشأن وضع واستعراض ولايات مثل تلك العمليات. وفي هذا الصدد، فإن من المناسب تذكر أن البلدان النامية هي التي تقدم الأكثرية العظمى من قوات عمليات حفظ السلام - نحو ٨٠ في المائة.

٨٢ - وأوضح أن من ضمن المشاكل التي ناقشها الفريق مشكلة الصعاب التي تكتنف النشر السريع لقوات الأمم المتحدة. فتعيين أفراد عسكريين ومدنيين للعمل في مختلف العمليات مشكلة بالغة الصعوبة بالنسبة للأمانة العامة، وفي هذا الصدد فإن أوروغواي تشيد بما يبذله الأمين العام والإدارات المختصة في الأمانة العامة من جهود كلما نشأت حاجة إلى إنشاء عملية لحفظ السلام ونشرها.

٨٣ - واستطرد قائلا إن تقرير الإبراهيمي يتضمن مجموعة من التدابير لتعزيز القدرة على تعيين أفراد عسكريين ومدنيين، ويعتقد وفده أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور هام في تنظيم وتنسيق أنشطة ترمي إلى حفظ السلام وإعادته. وسيكون من المفيد دراسة السبل الكفيلة بإقامة تعاون نشط بين مثل تلك المنظمات والأمم المتحدة في ذلك المجال. غير أن تقرير الإبراهيمي لا يشير إلا بصورة عابرة إلى إمكانية التعاون بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن.

٨٤ - وقال إن التقرير لا يتضمن توصيات بشأن كفالة سلامة أفراد حفظ السلام؛ وهذا هو السبب في أن الأمانة العامة تعكف حاليا على إعداد تقرير بشأن هذه المسألة، ويتطلع وفده إلى صدور ذلك التقرير.

٨٥ - وفيما يتعلق بتكاليف تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي، قال إن الإصلاحات المقترحة ستتطلب زيادة ضخمة في مستوى الأموال التي تنفق من حساب دعم عمليات حفظ السلام. غير أنه يجب ملاحظة أن حكومة أكبر بلد مساهم تواصل رفض دفع اشتراكها بالكامل في موعده ودون شروط مسبقة، وإلى أن يتغير هذا الوضع فإن كل الآمال المعقودة على تنفيذ الإصلاحات ستذهب هباء.

٨٦ - ووصف ما أوصى به تقرير الإبراهيمي من دفع معظم نفقات عمليات حفظ السلام من الميزانية العادية للأمم المتحدة بأنه اقتراح لا يقوم على أساس. فآلية التمويل المعتادة، المقترح نبذها، تسير سيرا سلسا حتى الآن، وإذا كانت قد نشأت مشاكل فقد كان مرجعها هو بالأحرى اتباع ممارسة اقتراض موارد من ميزانية حفظ السلام لتمويل الأنشطة العادية للمنظمة.

٨٧ - وأضاف أن التقرير ذاته يطرح في الواقع حجة لصالح الإبقاء على آلية التمويل الحالية، ألا وهي عدم إمكان التنبؤ بالعمليات. ولذلك فإن وفده يصر على أنه يلزم استخدام آلية مرنة لتمويلها، وهي حساب الدعم.

٨٨ - وذكر أن وفده يميل إلى الاعتقاد بأن أية أنشطة تتم داخل إطار عمليات حفظ السلام، سواء في الميدان أو في الأمانة العامة، يجب أن تمول من ميزانية هذه العمليات. وهذا النهج لا يتمشى فحسب مع مبدأ "النمو الصفر"، وإنما من شأنه أيضا أن يعمل على تلافي تخفيض الموارد المخصصة لبرامج أخرى تذرعا بتمويل عمليات حفظ السلام.

٨٩ - **السيد كويندوا** (كينيا): قال إن حكومة كينيا تعيد تأكيد التزامها تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فحفظة السلام من مواطنيها منتشرون حاليا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا، ويشغل أحد أبنائها منصب قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وحكومته، شأنها شأن حكومات سائر البلدان المساهمة بقوات، مقتنعة بأن القارة الأفريقية تقوم وستواصل القيام بدور حيوي في ذلك الميدان.

٩٠ - واستدرك قائلا إن حكومته لا تزال تشعر بعميق القلق لإحجام المجتمع الدولي عن الاستجابة للأزمات في تلك القارة بنفس السرعة التي يستجيب بها للأزمات في أجزاء أخرى من العالم. ولقد فقدت أفريقيا ملايين الأبرياء في ظروف كان يمكن تلافيها لو أن المجتمع الدولي استجاب في حينه ولو أنه قدم الموارد اللازمة. وفي هذا الشأن، أيد طلب اللجنة الخاصة أن يقرر مجلس الأمن معايير واضحة للترخيص بعمليات حفظ السلام على مستوى متكافئ وموحد من الجدية والالتزام بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

٩١ - وأعلن أن وفده يؤيد رأي اللجنة الخاصة من أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتقيد تماما بالمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في الميثاق، وألا تكون بديلا عن علاج الأسباب الجذرية للصراعات. وهو يطلب من مجلس الأمن أن يصدر لبعثات الأمم المتحدة ولايات واضحة توحي بالثقة، تنص على هيكل قيادة سليم والتمويل المضمون.

٩٢ - وأضاف أن وفده ولئن كان يرحب بالجهود الأخيرة من جانب مجلس الأمن لإجراء مشاورات جدية مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، فإنه يؤيد ما دعت إليه اللجنة الخاصة من إضفاء الصبغة الرسمية على إجراء مشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وكذلك تمكين هذه البلدان من حضور جلسات الإحاطة التي تنظمها الأمانة العامة لأعضاء المجلس بشأن المسائل التي تؤثر على سلامة أفراد البلدان المذكورة. كما يطلب إجراء مشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة أثناء وضع مفاهيم جديدة للعمليات وإدخال تعديلات على المفاهيم القائمة.

٩٣ - وقال إن وفده يؤيد ما دعا إليه تقرير الإبراهيمي من أن يكون لدى إدارة عمليات حفظ السلام العدد السليم من الموظفين وأن تتسم بالمرونة وأن يكون هيكلها مقابلا لهيكل مقر بعثة ميدانية. كما أنه يؤيد ما يزمعه الأمين العام من زيادة تواتر استعمال بعثات تقصي الحقائق، بموافقة البلد المضيف. وهو يؤيد استطلاع مفهوم أن يتاح لرئيس البعثة قدر صغير من ميزانية السنة الأولى للبعثة لتمويل مشاريع يكون لها أثر سريع على زيادة فعالية البعثة، لكنه يشدد على ضرورة إجراء المشاورات الواجبة مع السلطات المحلية بطريقة نزيهة وشفافة. ويطلب وفده كذلك أن تتجلى تفاصيل تلك المشاريع فيما يصدره الأمين العام من تقارير ذات صلة بالأمر.

٩٤ - وأيد توصية اللجنة الخاصة الداعية إلى تزويد برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بموارد كافية من البداية.

٩٥ - وقال إن وفده يحث الأمين العام على إجراء الاستعراض الموعود ولكنه لم يتم بعد لإدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من عناصر الأمانة العامة التي لها دور في

أنشطة حفظ السلام. كما أنه يؤيد طلب اللجنة الخاصة أن يركز هذا الاستعراض على المسائل المتصلة بتنسيق تخطيط عمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها ودعمها.

٩٦ - وأضاف أن وفده ينوه بالعمل الممتاز الذي قامت به وحدة التدريب حتى الآن. وقد استفاد مواطنون كينيون من المشاركة في البرامج التي قدمتها الوحدة بالتعاون مع مختلف البلدان. ورحب بجهود الوحدة في إتاحة عدد من النصوص بجميع لغات العمل، وبما تزمعه من تضمين البرامج المقبلة التدريب في مجال مراعاة الجوانب الثقافية والجنسانية.

٩٧ - وذكر أن وفده يعيد تأكيد أنه ينبغي التقيد تماما بكل أحكام المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق فيما يتعلق بالتعيينات والقيام بعمليات حفظ السلام. وينبغي إيلاء المراعاة التامة لكل ما تقدمه الدول الأعضاء من عروض بالاشتراك في عمليات حفظ السلام، كما ينبغي إبلاغ الدول الأعضاء كتابة بالأسباب التي يستند إليه قرار الإدارة بعدم قبول المساهمة المعروضة.

٩٨ - وقال إنه ولئن كان يعترف بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، فإنه يعيد تأكيد قلق وفده من أن المنظمة لا تزال مدينة بمبالغ طائلة لكثير من هذه البلدان. والتأخير في السداد يتسبب في خلق المشاق لكل البلدان المساهمة بقوات ومعدات ويقلل من قدرتها على المساهمة بفعالية في أنشطة حفظ السلام. وبوسع الدول الأعضاء أن تدعم ميزانية حفظ السلام إذا هي أوفت بالالتزام الواقع عليها بموجب الميثاق بأن تدفع الاشتراكات المقررة عليها بالكامل وبدون شروط. ويجب النظر إلى التبرعات التي تقدم للصناديق الخاصة على أنها عنصر تكميلي لمصادر الأموال اللازمة لتلك الاحتياجات لا على أنها بديل لها.

٩٩ - وأعرب عن ترحيبه بالقرار الذي اتخذته الأمانة العامة بدعوة كل الجهات المدرجة في قائمة البائعين وسجلت نفسها بالنسبة لفئة الأصناف المطلوب شراؤها إلى التقدم بعطاءات، وعن الأمل في أن تعطى الأولوية في منح عقود الشراء للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما البلدان المنتمية إلى المنطقة أو المنطقة الفرعية التي يجري فيها تنفيذ البعثة.

١٠٠ - واستطرد قائلا إنه وفقا لما أشار إليه تقرير الأمين العام، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا مفر من أن ينطوي على تحديات ضخمة لا يمكن مواجهتها إلا بالجهود المستمرة من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الشأن، فإن كينيا ترحب بالتركيز الإضافي من جانب الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على بذل الجهود لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. وهي تعبر عن ثنائها على الجهود المشتركة للأمانة العامة ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل إنشاء محفل منتظم للدول الأفريقية والدول غير الأفريقية لتعزيز التعاون في مختلف مجالات بناء القدرات. ومما يؤسف له أن تحقق هذه المبادرة استغرق وقتا طويلا للغاية.

١٠١ - وقال إن وفده يشيد بالأفراد البواسل، رجالا ونساء، الذين لقوا حتفهم أثناء خدمتهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأعرب عن الأمل في أن تكفل الأطراف المعنية لأفراد الأمم المتحدة الحماية اللازمة أثناء اضطلاعهم بمهمتهم الجليلة في صون السلام والأمن الدوليين.

١٠٢ - **السيد أندينو سالازار** (السلفادور): قال إن وفده ولئن كان يؤيد البيان الذي سيدلي به وفد كولومبيا باسم مجموعة ريو، فإنه يريد أن يتناول باختصار بعض جوانب عمليات حفظ السلام.

١٠٣ - ومضى قائلا إنه منذ إنشاء الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام تستخدم كوسيلة للقضاء على التهديدات

الخطيرة للسلام، وقد تطورت هذه العمليات تطورا ضخما، من عمليات ذات مهام محدودة الهدف منها فض صراعات بين الدول، إلى عمليات أعرض وأكثر تشابكا ومتعددة التخصصات ترمي في المقام الأول إلى تسوية صراعات داخلية ناشبة في دول مستقلة.

١٠٤ -وأضاف أنه رغم أهمية دور عمليات حفظ السلام في فض الصراعات الدولية والمحلية، فإن هذه العمليات كانت دائما موضع انتقادات حادة، الأمر الذي أدى إلى إثارة الشكوك حول قدرة المنظمة على الوفاء بولايتها. ومثل هذه الانتقادات ينبغي أن تحمل على التأمل ليس فقط في أمر المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة وإنما أيضا في أمر مسؤولية الدول الأعضاء عن توجيه أنشطة الأمم المتحدة، ونطاق ومحتوى الولايات التي تحكم أنشطتها في هذا المجال.

١٠٥ -وفي ذلك الصدد، قال إن وفده يرحب بالمبادرة التي قام بها الأمين العام بإنشاء فريق خبراء لإجراء تحليل شامل للوقوف على المثالب التي تشوب النظام الحالي ووضع توصيات محددة وواقعية من أجل تعزيز طاقات عمليات حفظ السلام وزيادة فعاليتها. وقد تضمن التقرير الذي أعده ذلك الفريق توصيات بشأن مشاكل متشابكة تتعلق بكفاءة التنظيم وصنع القرار والانتشار السريع والتخطيط والدعم التنفيذي واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتغييرات النظرية والتنظيمية والمبادئ الأساسية والدعم السياسي والمالي. ومن رأي وفده أنه ولئن كانت التوصيات تتعلق بإجراء تغييرات جوهرية في نوعية عمليات حفظ السلام ومضمونها، فإن تنفيذها يتوقف عمليا على الدعم من الدول الأعضاء، وبخاصة الدعم المالي.

١٠٦ -وأضاف أن وفده يلاحظ أن عمليات حفظ السلام غدت في الآونة الأخيرة البند الرئيسي في جدول أعمال الأمم المتحدة. ورغم أن من المسلم به أن الأنشطة في هذا المجال تعمل على تسهيل تحقيق وتعزيز السلام والأمن، والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى، ولا سيما في السلفادور، فإن وفده يشعر بالقلق لأن تركيز الانتباه على أنشطة صنع السلام يتكل على طاقات وموارد ربما أمكن استخدامها في الإنفاق على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى تأخر بلدان عديدة في دفع الاشتراكات لعمليات حفظ السلام، وإلى الجوانب المالية لتقرير الإبراهيمي، وإلى مبادرة استعراض جدول الاشتراكات الخاصة بعمليات حفظ السلام. وقال إن السلفادور، باعتبارها بلدا ذا موارد مادية ومالية محدودة، لا يمكن أن توافق على أية زيادة في الاشتراكات المقررة على البلدان النامية وأقل البلدان نموا، لأن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تنسحب بأثر سلبي على جهودها التي تبذلها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

١٠٧ -ومضي قائلا إنه فيما تبقى الصراعات واقعا لا مفر منه، فإنه ينبغي حماية وتحسين آلية بناء السلام وتدعيمه وتعزيزه. ولذلك يعتبر وفده أن من المهم التشديد على العوامل الأساسية التالية: ينبغي الاضطلاع بعمليات حفظ السلام بالتقيد التام بمبادئ الميثاق، وبخاصة مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي الاضطلاع بعمليات حفظ السلام بموافقة الأطراف، وبتراهة وبدون استعمال القوة، إلا إذا لزمت للدفاع عن النفس. وينبغي توخي الوضوح في تحديد ولايات عمليات حفظ السلام وأهدافها وهيكلها التنظيمي ضمانا لشرعيتها وحصولها على الدعم الصريح من الدول الأعضاء. وعلاوة على الدعم السياسي، ينبغي أن تتمتع عمليات حفظ السلام بالدعم التشغيلي والمالي الموثوق ضمانا للوفاء بولاياتها على النحو السليم. وينبغي أن تفي كل الدول بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بدون شروط.

والمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على كاهل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وسائر البلدان المتقدمة النمو.

١٠٨ -وأوضح أن الأمم المتحدة كآلية للأمن الجماعي يجب أن تستجيب بنفس الاهتمام لما قد ينشب في أية منطقة في العالم من صراعات. وإلى جوار وفاء الأمم المتحدة بالتزاماتها فيما يتعلق بتسوية الصراعات الناشبة اليوم، فإنه ينبغي لها أيضا أن تبذل الجهود لوضع سياسة متفق عليها ومنسقة ومتعددة الأبعاد موجهة نحو وضع برنامج عالمي للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات. فلن يتسنى قيام سلام وأمن أكثر استقرارا ودواما وصونهما إلا بتلبية الاحتياجات الأساسية لأغلبية سكان البلدان النامية.

١٠٩ -وقال إن تجربة عمليات حفظ السلام في أمريكا الوسطى، وبخاصة في السلفادور، يمكن أن تكون ذات فائدة ليس فحسب لسائر عمليات حفظ السلام، وإنما أيضا في استخلاص دروس هامة بشأن دور المنظمة ذاتها في تسوية الصراعات الداخلية التي تنشب داخل دول أعضاء في الأمم المتحدة ذات سيادة.

١١٠ -**السيد ماكيرا** (شيلي): قال إن شيلي ساهمت في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٤٩. وتساهم شيلي في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي تشكل فرقة المروحيات والنقل الشيلية جزء منها. والأهمية الخاصة التي تعلقها شيلي على هذه البعثة تشهد عليها الزيارة التي سيقوم بها رئيس جمهوريتها قريبا إلى تيمور الشرقية.

١١١ -وأضاف أن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل الأردن باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وإلى البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم مجموعة ريو، لكنه يريد أن يتناول بالتفصيل بضع نقاط فيما يتصل بتقرير الإبراهيمي. أولاها، أن وفده يلاحظ أن التقرير لقي اهتماما كبيرا بالنظر إلى أن الكثير من توصياته وارد أيضا في آخر تقرير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو: ما هي الضرورة القصوى التي تدعو إلى إنشاء فريق خاص من الخبراء المستقلين لتحديد سبل لحل مشاكل تكتنف عمليات حفظ السلام إذا كان يمكن التصدي لهذه المشاكل في اللجنة الخاصة؟ والإجابة على هذا السؤال تكمن في الخمول الذي يعتري عمل مختلف اللجان، وفي واقع أن العديد من النتائج والاعتبارات الهامة لا يتجلى بوضوح كاف في التقارير والقرارات ومن ثم لا يكون موضع متابعة فعالة. وينبغي للجنة الخاصة والهيئات الفرعية للجمعية العامة أن تستخلص درسا هاما من هذا الواقع، هو أنه يلزم التركيز على الإجراءات العملية حيث أن الأمر يتعلق بمسائل بالغة الأهمية تتصل بسلام المجتمع البشري وأمنه وتنميته.

١١٢ -ومضى قائلا إن وفده يرحب بتقرير الإبراهيمي، ويوافق على معظم توصياته ويتطلع إلى تنفيذها في أقرب وقت. ومن رأي وفده أنه يلزم إجراء دراسة أعمق حول عدد من التوصيات، يشمل التوصيات المتعلقة بالإدارة المدنية الانتقالية وجدوى وضع مدونة جنائية مؤقتة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى الحالة البالغة الدقة القائمة في كوسوفو وفي تيمور الشرقية، فإن الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تقتصر على دراسة هاتين المسألتين وإنما ينبغي لها أيضا أن تستخلص النتائج السليمة من تجربة هاتين البعثتين. وفيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بالإمدادات المادية والتقنية، فإنه يلزم، إذا كانت الموارد محدودة، إفساح المجال لإجراء استعراض أكثر تعمقا لما يتصل بذلك من مسائل بغية تنفيذ تدابير فعالة بحق وتامة الشفافية. وفيما يتعلق بالتوصية المتصلة بإنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي، أشار إلى أنه نظرا لإلحاح الحاجة إلى تحسين تحليل المعلومات فإن الأمانة العامة ينبغي

أن تحدد على نحو أدق مهام تلك الأمانة وأغراضها وهيكلها، فضلا عن علاقاتها بسائر أجزاء المنظمة.

١١٣ -وأضاف أن الأمين العام ينبغي أن يقوم في أسرع وقت ممكن بتنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي، التي أجمعت اللجنة الخاصة على تأييدها. وينبغي أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى اللجنة الخاصة في دورتها التي ستعقد في عام ٢٠٠١ يبين فيه التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، ويحدد التوصيات التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة أو التي لقيت الرفض، لكي يتسنى للجنة الخاصة دراستها بتعمق أكبر في دورتها. وختاما، شدد على أهمية تحويل إدارة عمليات حفظ السلام إلى أداة فعالة لحفظ السلام والأمن الدوليين.

١١٤ -**السيد كوون تاي _ ميون** (جمهورية كوريا): قال إن الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة شهدت نشوب صراعات لا تحصى داخل الدول وفيما بينها لأسباب إثنية أو دينية أو اقتصادية أو غير ذلك من الأسباب، مما أدى إلى مصرع ما يربو على خمسة ملايين شخص. وبالتالي فإن دور الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن الدوليين ازداد نموا، مثله مثل أهمية عمليات حفظ السلام التي تمثل إحدى الوسائل الرئيسية للمنظمة. غير أن عددا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مني بالفشل الشديد، ولا سيما في رواندا وسريبرينيتشا وسيراليون. وقد حان الوقت لعمل تقييم دقيق للحالة الراهنة ووضع توصيات لإزالة المشاكل القائمة.

١١٥ -وأشار إلى أن رؤساء الدول والحكومات أعربوا قبل شهرين في إعلان الألفية عن التزامهم بتزويد الأمم المتحدة بالوسائل والأدوات اللازمة لعمليات حفظ السلام.

١١٦ -وقال إن وفده يؤيد العديد من التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي، ومنها مثلا التوصيات المتصلة بتعزيز وتعديل هيكل مكاتب الأمانة العامة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، وأمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي، والفرق العاملة المتكاملة للبعثات، وتوسيع شعبة الشؤون العسكرية، وإنشاء وحدة مستقلة للشرطة المدنية، وأفرقة لـ "سيادة القانون". وبطبيعة الحال فإن مجرد توسيع الشعبة أو زيادة عدد الموظفين ليس فيه ضمان بالضرورة لنجاح عمليات حفظ السلام. وينبغي استخدام كل الوسائل المتاحة عند تنفيذ إعادة التنظيم تفاديا لأية زيادات في الميزانية، ومن هذه الوسائل إعادة توزيع الموظفين.

١١٧ -وشدد على أهمية الشفافية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقال إن الدعم القوي من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، يشكل عنصرا أساسيا لنجاح هذه العمليات.

١١٨ -ومضى قائلا إنه يجب استشارة البلدان المساهمة بقوات طوال العملية بكاملها، من مرحلة التخطيط إلى نهاية العملية. وأوضح أن القرارات الهامة التي تتخذ في جمهورية كوريا بشأن عمليات حفظ السلام تخضع لموافقة الجمعية الوطنية، ولذلك يجب إطلاع الحكومة أولا بأول على الحالة في البلدان التي يعمل فيها حفظة السلام. وفي هذا الشأن، قال إن وفده يرحب بالآلية الجديد التي يجري استعراضها الآن في مجلس الأمن.

١١٩ -وختاما، قال إن وفده يريد أن يتم دون تأخير اتخاذ إجراءات متينة وفعالة لضمان النجاح لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة مستقبلا.

١٢٠ -**السيد هيلي** (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية، باعتبارها منظمة إنسانية، غالبا ما تقف موقف المشاهد الذي لا حول له ولا قوة عندما تتفاقم حالات الصراع، وتسوء الأزمات، وترتكب الجرائم بلا رادع. وفي هذا الشأن، ترحب اللجنة

بالجهود المبذولة لوضع نهج شاملة للتصدي للصراعات، تنطوي على تزويد المنظمات المعنية بولايات واضحة وموارد تتناسب مع المهام التي تسند إليها. وفي الوقت ذاته، فإن اللجنة تعتقد بقوة أن المعونة الإنسانية يجب أن تبقى بمعزل تماما عن الإجراءات السياسية والعسكرية، كما يجب أن ينظر إليها بهذه الصفة من جانب أطراف الصراع. وهناك حالات يؤدي فيها انتشار بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى حدوث مواجهة عسكرية مع طرف أو عدد من أطراف الصراع يمكن أن تكون ضحيتها منظمات إنسانية.

١٢١ -وبناء عليه تعتقد اللجنة أن تكامل الولايات أو الأنشطة ينبغي أن يشكل عنصرا من العناصر المحورية للتنسيق بين المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة. وعلى وجه خاص، فقد دأبت اللجنة تقليديا على حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم، ومن المهم ألا تلتجئ عمليات حفظ السلام إلى أية مبادرات قد تؤدي إلى إضعاف هذا الدور، فالخلط الذي يحتمل أن ينجم عن ذلك يمكن أن يضر بمصالح الأشخاص المشمولين بالحماية.

١٢٢ -وأشار إلى ما جاء في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام من أنه قد يتعين على الأمم المتحدة في بعض الحالات التمييز بين أطراف الصراع (بين المعتدين والضحايا)، وإلى قول التقرير إن التراهة ينبغي أن تعني "التمسك بمبادئ الميثاق وبأهداف الولاية المنبثقة من تلك المبادئ" (A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٥٠). وفي هذا الشأن، تشدد اللجنة على أن مفهوم التراهة بالنسبة للمنظمات الإنسانية معناه محاولة تخفيف الآلام بدون أي تمييز ضار وإعطاء الاهتمام على سبيل الأولوية لحالات الكرب الشديدة الاستعجال. وإضفاء أي معنى آخر على مصطلح التراهة يمكن أن يؤدي إلى حدوث خلط لدى الأطراف بشأن طبيعة عمل المنظمات الإنسانية مما يعرض للخطر سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وتمكنهم من الوصول إلى الضحايا.

١٢٣ -وقال إن اللجنة ترى أنه يلزم كل اللزوم أن يكون الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والأفراد المدنيون الذين تتكون منهم أية بعثة ميدانية على علم بأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة. وفي الحالات التي لم يتم فيها بعد تعزيز السلام، قد ترى الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة أنه يلزم الالتجاء إلى استعمال القوة إما دفاعا عن النفس أو لحماية المدنيين. ويجب بطبيعة الحال أن تكون على علم بالتزاماتها التي يقضي بها القانون الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإذا منحت بعثات الأمم المتحدة ولاية لتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة المحلية، وجب أن يشمل هذا التدريب أيضا القانون الإنساني. ومن دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات حازمة في هذا الاتجاه، واللجنة مستعدة لتقديم دعمها في مجال تقديم التدريب على هذا الفرع من القانون للقوات التي تنشرها الأمم المتحدة، كما سبق لها أن فعلت في عدد من البلدان. غير أنه يجدر بالإشارة أن مسؤولية تدريس القانون الإنساني تقع في المقام الأول على عاتق الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية.

١٢٤ -وذكر أن بعثات الأمم المتحدة واجهت في الآونة الأخيرة تحدي الاضطلاع بمسؤولية إدارة أقاليم. ومن المسائل التي يبدو أنها لقيت اهتماما خاصا مسألة تحديد المعايير القانونية المناسبة، ولا سيما في مجال العدالة الجنائية. وإذا قررت الدول إنشاء آلية أو الترخيص بها لدراسة المسألة على نحو أكثر تعمقا، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية ستكون على استعداد لتقاسم درايتها الفنية في مجال القانون الإنساني.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.